الإرتفاع الموسمي في أسعار الملابس .. بين الطلب المتزايد واحتكار التجار

استطلاع/ علي جابر

مع اقتراب العيد وبدء العد التنازلي لأيام الشهر الفضيل بدأت العوائل تتجه الى الاسواق لشراء ما تحتاج اليه من سلع وبضائع لتكون حاضرة ايام العيد السعيد.. والمتأمل لكثرة الطلب على شراء الملابس وخصوصاً ملابس الصغار يرى زيادة في اسعارها التي تأتي من القاعدة (كثرة الطلب تزيد الاسعار) وقد يستغرب البعض من هذه الزيادة التي تصل الى ضعف السعر في الايام العادية.. فما اسباب هذه الزيادات؟ هذا ما حاولنا معرفته في هذه الجولة الاستطلاعية.

(سالم علي ناصر) بائع في بغداد الجديدة يرى ان كثرة الطلب على الملابس بصورة عامة وعلى ملابس الاطفال بصورة كبيرة يعود الى قرب عيد فطر المبارك حيث يزداد الطلب على السلع وانطلاقاً من مبدأ الفائدة يلجأ بعض الباعة للأسف الى زيادة الاسعار بشكل كبير ولا يرضون بالربح البسيط المقنع وأنا اقبل بالربح البسيط ولا اعمل على زيادة الاسعار بشكل كبير مراعاة لحالة الناس فأنا ارى الكثير من الناس يأتون ومجرد يسألون عن الاسعار ولا يستطيعون الشراء وارى علامات الحسرة والالم ترتسم على وجوههم والمشكلة ان اغلب التجار في السوق والباعة يقومون بهذه الزيادة وكأنهم متفقون على ذلك مع ان الاسعار من مصدرها هي ذات الاسعار وحقيقة ان السبب هو كثرة الطلب وربما هذا يؤدي الى قلة المعروض في السوق وبالتالي زيادة الاسعار.

وفي ذات السوق.. سوق بغداد الجديدة المكتظ بالاف المتبضعين والكميات الهائلة من البضائع والسلع المنتشرة في المحال وفي السوق (المسكف) كما يسمونه (سوق العرائس) سألت بائع لعب الاطفال (حميد فرج خاطر) عن سبب زيادة الاسعار في هذه الايام وخصوصاً الملابس والهدايا قال: سبب ذلك يعود الى صعوبة الحصول على البضاعة من تجار الجملة بسبب شحة البضائع والسلع لدى هؤلاء التجار الذين يستوردونها بكميات كبيرة من الموردين في الخارج الى انها سرعان ما تنفد لديهم ولان الكثير من تجار المفرد يعرفون هذه (اللعبة) وبعد ان كدسوا البضاعة في مخازنهم ولانهم يصبحون وحدهم يملكون البضاعة يرفعونها الى اسعار كبيرة و دون رقابة من احد فالسوق مفتوح قسم يرفع وقسم ينزل حسب الظروف.

وترى ان الاسعار في هذا السوق (سوق بغداد الجديدة) ازدادت لكن ليس كما في بعض الاسواق الاخرى فهذه الهدية التي سعرها ٥ الاف دينار تجدها في الكرادة والمنصور بعشرة الاف والكثير من الباعة واصحاب المحال التجارية يعتبرون اقتراب المناسبات كالعيد او موعد المدارس فرصة للزيادة الفاحشة وهذا خطأ.

وتركنا سوق بغداد الجديدة واتجهنا الى سوق الكرادة داخل ووسط زحمة المتبضعين وانشغال الباعة سألت صاحب محل (المشاهير) عصام قدوري لبيع اللعب والهدايا وملابس الاطفال عن سبب زيادة اسعارها في هذه الايام فقال: الزيادة في الاسعار من الناحية الدينية اذا زادت عن ثلث فهي حرام.. لكن ماذا نفعل اذا ذهبنا الى تجار الجملة ووجدنا ان الاسعار في هذه الايام قد زادت بشكل مخيف فاذا لا نشتريها يتوقف عملنا واذا اشترياها فعلينا ان نرفع اسعارها حسب سعر الشراء منهم بالربح المعقول ونحن في السوق اذا رفعنا الاسعار ربما يؤدي ذلك الى كساد البضاعة واغلب الناس باتت تذهب الى اماكن اخرى مثل الشورجة للحصول على ما يريدون من هذه البضائع ولكن نحن ماذا نفعل نشتريها ثم نضع ربحاً قليلاً عليها.. والامر مختلف في الشورجة تماما فهو أي التاجر يبيعها باسعر بالذي يبيعه لنا أي(سعر المفرد) وهذا الامر يضر بنا وهو المفروض ان يبيع المفرد بسعر اعلى كي لا يضر بنا نحن الذين نشتري منه.

واستكمالا لهذه الجولة ذهبنا الى مركز البيع الرئيسي الشورجة وكذلك السوق العربي سألت تاجر الجملة (سلمان الربيعي) عن اسباب زيادة اسعار الملابس وملابس الاطفال بالذات وكذلك اللعب والهدايا قال: نحن نبيع بذات الاسعار ولا نستغل مسألة اقتراب العيد لان توريدنا البضائع كان حجزا منذ فترة طويلة ونبيع الى زبائننا من تجار المفرد والمحافظات بذات السعر اما مسألة الزيادات في اسعار المفرد في السوق هنا مخفضة قياسا الى الاماكن الاخرى فالقميص الذي احصل عليه هنا لابنتي بـ٥ الاف دينار أجده في منطقة اخرى بعشرة الاف دينار والهدية البسيطة التي اجدها هنا بألفي دينار اجدها في مكان اخر بـ ٧ الاف دينار وهذا بالتأكيد يؤثر في إمكاناتنا المادية فنحن نحتاج الى دفع الايجار وارتفاع الاسعار ليس مقتصراً على (الملابس) او ملابس الصغار انما كل شيء يرتفع مع اقتراب العيد او المناسبات والمفروض بالعكس تكون هذه المناسبات تجلب معها الرحمة والمودة والانصاف مع الناس وليس الاذى عن طريق الزيادة غير المعقولة في الاسعار والله ارحم الراحمين وشاطرته زوجته زاهدة خير الدين.. التي ترى ان العيد اصبح قدومه مأساة لان الحصول على متطلبات الصغار امر صعب ويحتاج الى مصرف والله يساعد الفقير كما ترى.. و تقول.. للتجار.. ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء.اما الخبير الاقتصادي (كريم سوادي) فيرى ان زيادة الطلب على انواع معينة من السلع والبضائع هو موسمي يرتبط بالاعياد والمناسبات مثلا موسم المدارس حيث يكثر الطلب على (ملابس الطلبة او القرطاسية والحقائب) وبالتالي يؤدي الى زيادة الاسعار أي ان المسألة هي (عرض وطلب) كما ان بعض التجار يلجأ الى اسلوب خزن البضاعة المعينة الى موعد معين مثلا ملابس الاطفال او الهدايا يخزنها حتى قبل العيد فيزداد الطلب عليها مما يؤدي الى رفع اسعار توريدها من قبل تجار الجملة الذين يرفعون الاسعار هم أيضاً لانهم يحصلون عليها باسعار مرتفعة من جهة المنشأ وبالنتيجة يقوم تاجر المفرد بالزيادة كتعويض عن الارتفاعات المذكورة كما انه يعتبرها فرصة كبيرة للحصول على الارباح بسبب كثرة الطلب وقوته كي لا تنفذ البضاعة والامر أيضاً مرتبط بالقوة الشرائية للناس وإقبالها الشديد على التبضع من المحال وهذا الامر كما قلت مرتبط بمناسبة او موسم.. وهي حالة عرض وطلب.

فهي مسألة كيفية يحددها العرض والطلب ولا توجد ضوابط يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة او منعهم من البيع بهذه الطريقة وحتى الدولة لا تستطيع ان تحدد الاسعار فالسوق الان حرة والبيع حسب المزاج وعلى المواطن ان يمتلك حساً في هذا المجال وعليه ان يعرف الفرق في الاسعار فالكثير من الباعة يعتبرون هذه فرصة للصيد والربح والمتضرر هو (المواطن البسيط) ولا اقول لهم سوى (الله الله يا الفقراء) وكما ترى نحن لدينا(بسطيات) في الشارع نبيع بها باسعار مختلفة والإقبال شديد على الشراء وذلك لا يضر بالاخوة البائعين في مناطق اخرى لان الذي يأتي الى الشورجة او السوق العربي هم نسبة لا تتجاوز ٥٪ من الناس اكتووا بنيران الاسعار المرتفعة ويوجد بعض تجار الجملة يرفعون الاسعار بشكل يؤدي الى (خلخلة) واضطراب في السوق واثرها اكيد ضرر على الفقراء.

وكان لابد لنا استكمالا لهذه الجولة لنسمع آراء المتبضعين.. فابو حيدر الهاشم قال: اتيت مع عائلتي الى السوق العربي بسبب ان الاسعار

من الواقع الاقتصادي

البطاقة الوقودية.. من المستفيد؟!

هادي طعمة

ليست المشتقات النفطية هي الوحيدة التي تضرب احوالنا المعيشية بزيادة اسعارها اضعافاً مضاعفة، بل ان المشتقات النفطية واسعارها هي السبب في معظم ازماتنا المعيشية وما سببته من قلق لحياتنا اليومية ان لم تكن كل ما نعانيه من افراز الازمات، مجتمعنا يعرف حق المعرفة مقدار الضائقة الجاثمة على مداخيل الاسر جراء هذه الزيادات الكبيرة وتأثيراتها المباشرة على ارتفاع اجور النقل والمواصلات وعلى المنتجات والخدمات ومن ثم على عيش المواطنين كافة، مما أثار ردود افعال شعبية ظهرت في اكثر من ميدان ،منها الصحف ووسائل الاتصال .وقد حاولت وزارة النفط ان تمتص حالة التذمر بإجراءات مختلفة لتخفيف العبْ عن ميزانيات الاسر.. ومن الاجراءات الاخيرة المتخذة لهذا الغرض، اصدار البطاقة الوقودية التي توخت الوزارة منها ضمان حصة كل اسرة من النفط والغاز.وقد وزعت هذه البطاقة بطبعتها الانيقة على آلاف الاسر، غير ان التلاعب بحق المواطنين ظل قائماً، فلا محطات التوزيع تقوم بواجباتها كاملة بتنفيذ ارادة الوزارة وتلبية حاجة المواطنين ولا توزيع بعض المشتقات النفطية متوفر في بعض المحطات القائمة في الاحياء السكنية.

فالمماطلة بتوزيع الموجود في المحطة قائمة على قدم وساق ، وفي رمضان على وجه التحديد، حيث يعاني المواطنون ما لا يحتاج الى شرح وتوضيح وكثير منهم من كبار السن حتى ان بعض المسنّات تعرضن لحالات من الاغماء بسبب طول الانتظار المر الذي من جرائه يترك الكثير من المنتظرين حصصهم، في حين يجري التوزيع خارج حق المواطنين بحصتهم ولحساب متولي التوزيع .لذلك نجد اصحاب العربات انفسهم يجوبون الشوارع لبيع قناني الغاز مثلا بالاسعار المرتفعة المتداولة قبل توزيع البطاقة، حيث بقي الحال كما هو، على الرغم من ارادة الوزارة وتلبية حاجة المواطنين وسلطة البطاقة نفسها التي ضمنت –او هكذا يفترض–حقوق المواطنين.في حين يجري توزيع حصص بعض انواع المشتقات النفطية لحي من الاحياء، في محطة اخرى بعيدة نسبيا عن سكنة الحي المستحق، لا يستطيع الحصول عليها الا اصحاب السيارات الخاصة، اما غير هؤلاء –وهم الكثرة عادة –فيضطرون الى تركها لسبب تكاليف الحصول على الحصة وعلى نقل القنينة بسيارة اجرة، فيصبح الشراء من ثمة مساويا تقريبا للاسعار التي يقررها الباعة الجائلون،فيضطر المواطنون مرة اخرى الى ترك حقهم من الحصة في محطة التوزيع، بينما يجدها العاملون فيها –او بعضهم –فرصة سانحة للغنيمة التي تأتيهم على أنسام تريح المطامع وتملأ الجيوب –ولو بالسحت الحرام !وهكذا.. حتى تجد وزارة النفط واجراءاتها قد احبطت وبقي الامر بيد (اصحاب الامر) من التابعين للوزارة وهم يهمشون ارادة الوزارة! ويجعلون قراراتها –في هذا الخصوص–حبراً على ورق! فمن المستفيد؟

وقد وزعت هذه البطاقة بطبعتها الانيقة على آلاف الاسر، غير ان التلاعب بحق المواطنين ظل قائماً، فلا محطات التوزيع تقوم بواجباتها كاملة بتنفيذ ارادة الوزارة وتلبية حاجة المواطنين ولا توزيع بعض المشتقات النفطية متوفر في بعض المحطات القائمة في الاحياء السكنية.

باختصار

×جورج بوش أبلغ رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أن خطة الانقاذ المالي الامريكية « كبيرة بما يكفي لاحداث أثر» وأنه سيجري اقرارها.

×قال مرشحا الرئاسة في الولايات المتحدة : ان البرنامج الضخم لانقاذ الاسواق المالية سيتطلب من الرئيس الامريكي المقبل القيام بخيارات صعبة وتقليص الانفاق الحكومي.

×الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز يقول : ان واشنطن غير قادرة على معالجة الازمة المالية وتريد استخدام دولار عديم القيمة لامتلاك العالم.

× أغلق سعر النفط منخفضا أكثر من دولار أمس الأول وسط معاملات متقلبة جراء شكوك حيال حزمة لانقاذ القطاع المالي الامريكي بعد تعثر المحادثات بين الساسة الامريكيين.

× قالت صحيفة نيويورك تايمز : ان بنكي واكوفيا كورب بدأ محادثات اندماج أولية مع سيتي جروب في خطوة قد تجمع في كيان واحد بنكين أمريكيين عملاقين عصفت بهما أزمة الائتمان العالمية .

الهيئة الستراتيجية توافق على مشاريع بكلفة ٦٢ مليون دولار

بغداد/علي كاظم تكليف

وافقت الهيئة الستراتيجية لإعادة أعمار العراق التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على مشاريع بكلفة بلغت أكثر من ٦٢ مليون دولار لعدد من الوزارات.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة بتصريح صحفي إن الهيئة التي يرأسها وزير التخطيط علي غالب بابان وافقت خلال اجتماعها الخامس والأربعين على ثلاثة مشاريع لوزارة الزراعة أولها إعادة تأهيل وتطوير صناعة بذور الخضراوات في العراق بكلفة ٣ ملايين و١٢٥ ألف دولار موزعة بواقع مليونين و٨٢٥ ألف دولار على نفقة منظمة الأغذية العالمية و٣٠٠ ألف دولار تتحملها الحكومة العراقية والأخر مشروع تعزيز قدرة الخدمات البيطرية في العراق من خلال السيطرة على الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوانات بكلفة ٥ ملايين و٧٤٨ ألف دولار تتحمل منها ٣ ملايين دولار منظمة الأغذية العالمية و مليونان و٧٤٨ ألف دولار تتحملها الحكومة العراقية فضلاً عن مشروع تحديث وتطوير قطاع الألبان في البلاد بكلفة ١٧ مليونا و٩٠٠ ألف دولار ٤ ملايين و٥٠٠ ألف تتحملها منظمة الأغذية العالمية و١٣ مليونا و٤٠٠ ألف تتحملها الحكومة العراقية.

وأضاف انه تمت الموافقة على مشروعين لوزارة الموارد المائية هما مشروع تحسين الخدمات وتوفير الماء الصالح للشرب ومياه الري من خلال تأهيل محطة ضخ (أبو صبخة) في محافظة القادسية بكلفة ٤ ملايين دولار تتحمل الأمم المتحدة ٣ ملايين دولار منها فيما تتحمل الحكومة العراقية ١ مليون دولار ومشروع تنفيذ أعمال أحواض الترسيب لمخلفات محطة إسالة ماء مدينة الصدر في منطقة قناة الشرطة بكلفة ٤ ملايين و١٦١ ألفاً و١٧٦ دولاراً عن طريق المنحة المقدمة من وزارة الدفاع الاميركية للوزارة.

المصدر بين إن الجلسة شهدت الموافقة على مشروع سلامة وتأمين المياه للفئات الضعيفة في المجتمع بمدينة السليمانية لتفادي تفشي وباء الكوليرا لمصلحة وزارة البلديات والأشغال العامة في إقليم كردستان بكلفة ٥ ملايين و٧٧٦ ألفاً و٨٦٣ دولاراً تتحمل منها الأمم المتحدة ٤ ملايين و٧١٦ ألف و٨٦٣ دولار فيما تتحمل منها حكومة الإقليم مليون و ٦٠ ألف دولار .

وأوضح إن الموافقة تمت على مشروع دعم قدرات الحكومة العراقية في قطاع التعليم وتحسين بيئة التعليم في المناطق المحرومة في العراق لوزارة التربية بكلفة تبلغ ١٢ مليوناً و٤٦٠ ألف دولار فضلاً عن ثلاثة مشاريع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الممثلة بإعادة تأهيل وتجهيز مراكز التدريب المهني حسب مذكرة التفاهم المبرمة بين الوزارة والقوات متعددة الجنسيات وبناء مركز التدريب المهني في بغداد بكلفة مليوني دولار بتمويل من شركة فيستو الاميركية وإنشاء مركز جديد لتأهيل الأحداث في قاطع ٩ نيسان ببغداد.

وأكد انه تم مناقشة قرار الحكومة الإيطالية بزيادة المنح المقدمة للعراق البالغة أكثر من ٢٢ مليون يورو والموجهة لقطاعات معينة حسب طلب الأخيرة في مؤتمر العهد الدولي في ستوكهولم واتفاقية التعاون الاقتصادي الفني بين جمهورية الصين الشعبية والحكومة العراقية وتقديم منحة قدرها أكثر من ٧ ملايين دولار لقطاعات التعليم والصحة فضلاً عن أدراج عدد من المشاريع المهمة في الانبار كإنشاء مستشفى عام في حديثة ومجار في هيت ومشاريع أروائية في عانة وهيت والقائم على المنحة اليابانية المقدمة للعراق.

ميناء أم قصر يستقبل ثلاث بواخر بحمولات متنوعة

المدى / وكالات

استقبل ميناء أم قصر بالبصرة ، أمس الأول، ثلاث بواخر بحمولات متنوعة حسب مدير العلاقات والإعلام في مديرية الموانئ العراقية.

ذكرت ذلك وكالة (أصوات العراق) نقلا عن عبد الكريم البصري الذي أضاف : إن البواخر القادمة هي عروس داريا إيرانية الجنسية حمولتها ٢٠٠٠ طن سكر والباخرة مردف ٢ جنسيتها بنمية وحمولتها متنوعة والباخرة ينكاتيراك ماليزية الجنسية وحمولتها ٦٦٩ حاوية».

اقتصاديات الظل

الاحتكار بفعل الإغراق السلعي

الاحتكار مفهوم يراد به التعبير عن عملية التداول بالسلع على نحو يمنع المنافسة، أي قيام مجموعة معينة بالتحكم بالأسعار وتعمل على اقصاء المنافسين في السوق، والاحتكار البحت يطلق على السوق الذي يتسم بوجود بائع وحيد لسلعة معينة ليس لها بدائل جيدة.. وثمة نوع آخر من الاحتكار يسمى احتكار القلة – حيث يشير الى وجود عدد قليل من البائعين في السوق وبالتالي يتحكمون بالأسواق وهنا يصبح احتمال التواطؤ بينهم قائماً.. ونعتقد ان ثمة نوعاً جديداً من الاحتكار انفردت به اسواقنا المحلية دون غيرها من الأسواق الأخرى.. هذا الاحتكار ظهر كنتيجة لحالة الاغراق السلعي التي جاءت عقب انهيار المتبقي من الطاقات الإنتاجية، من ثم فانه أحال دون منافسة حقيقية بين المنتج المستورد والمنتج المحلي ، باعتبار ان هذا الأخير أشبه بالمغمى عليه – الذي يراد له أن يفيق من اغماءته – ليشارك بسباق للمسافات الطويلة مع عدائين محترفين.. وبالتالي فان فرصة المنافسة هنا معدومة أمام السلع المستوردة الرخيصة.. مما يعني احتكار للسوق على نحو يمنع المنافسة بالمفهوم المطلق للاحتكار أو الاحتكار البحت واحتكار القلة!

تراجع حجوم الطلبات في مزاد المركزي للأسبوع الماضي

المدى/ وكالات

تراجع حجم الطلب الكلي على شراء الدولار خلال جلسات البنك المركزي العراقي للأسبوع الماضي مسجلا انخفاضا طفيفا بلغ ٣٧٢ مليونا و٢١٥ الف دولار مقابل ٤١٠ ملايين و٩٣٠ ألف دولار في الأسبوع الذي سبقه.وسجل معدل الطلب تراجعا عن معدلاته العامة للأسبوع الرابع على التوالي بلغ ٧٤ مليونا و٦٤٣ ألف دولار مقابل ٨٢ مليونا و١٨٢ ألف دولار، وهو أدنى من المعدل العام للعام الحالي ككل والذي سجل بحدود ١٢٠ مليون دولار، بحسب مصادر البنك المركزي العراقي، فيما سجل الربع الثالث من العام الحالي معدل ١٥٠ مليون دولار في كل جلسة.

وشهد الأسبوع الماضي ارتفاعا في نسبة التباين بين اعلى الطلبات وأدنى حجوم الطلبات على شراء الدولار خلال جلسات المزاد المختلفة للأسبوع، حيث سجلت جلسة الأربعاء الماضي الحد الأدنى للطلب خلال جلسة واحدة بقيمة ٤٤ مليونا و٩٤٥ الف دولار، فيما كانت ذروة الطلب في جلسة الاثنين الماضي التي شهدت حجما كليا للطلب بلغ ١٣٢ مليونا و٦٤٠ ألف دولار، مسجلا قيمة تباين بلغت بحدود ٨٨ مليون دولار بين جلسة الحد الاعلى والحد الادنى مقابل ٧٣ مليونا في جلسات الأسبوع الماضي. وسجل سعر الصرف للأسبوع الماضي انخفاضاً بواقع نقطة واحدة بين جلسة افتتاح الأسبوع الأحد التي سجلت سعر صرف ١١٨٠ دينار للدولار الواحد وجلسة الختام الخميس التي سجلت سعر صرف ١١٧٩ دينارا وقد انخفض سعر الصرف في جلسة يوم الاثنين الماضي فيما لم تشهد جلسات الأسبوع الذي سبقه أي تغيير على اسعار صرف الدولار.وسجل حجم الطلب النقدي ارتفاعاً كبيراً قياساً بالأسبوع الذي سبقه حيث سجل حجم الطلب النقدي الكلي ٨٤ مليونا و٥٨٥ ألف دولار خلال جلسات الأسبوع مقابل ٥٩ مليونا و٣١٠ الاف دولار بالأسبوع الذي.وسجل حجم الطلب النقدي ٢٣٪ من الطلب الكلي خلال الأسبوع بارتفاع كبير عن نسبته في الأسبوع الذي سبقه التي سجلت ١٤,٦٪ فقط من حجم الطلب الكلي، في الوقت الذي سجلت فيه نسبة الطلب على الحوالات قياسا للطلب الكلي انخفاضا واضحا قياسا بجلسات الأسبوع الماضي مسجلا ٧٧٪ من حجم الطلب الكلي مقابل ٨٥,٦٪ خلال الأسبوع .

ولم تسجل أي من جلسات الأسبوع الماضي للمزاد عروضا لبيع الدولار للمزاد وهو أول أسبوع خلال الشهر الحالي يخلو من عروض البيع للمزاد حيث شهد الأسبوع الذي سبقه عروضا لبيع ٥ ملايين دولار للمزاد.

وأوضح مصدر في البنك المركزي العراقي: ان «نسبة مشاركة المصارف الحكومية في حجم الطلبات على شراء الدولار في جلسات الأسبوع الماضي كان بحدود ٨١٪ من حجوم المشاركة الكلية للمصارف».

وبين ان «ثقل المصارف الحكومية يتركز في مصرفي الرافدين والرشيد الابرز من المصارف الحكومية والتي تمتلك بحدود ٩٠٪ من حجوم الموجودات النقدية للجهاز المصرفي العراقي او اكثر من ذلك».